المكون الإقليمي والدولي للنموذج التنموي في اليمن

(1-2)

> لم يعد تعزيز الشراكة الاقتصادية لليمن مع أشقائها وأصدقائها الإقليميين والدوليين يجد تبريره في كون هذه الشراكة مهمة لتجاوز الاقتصاد اليمني التحديات والصعوبات المزمنة فحسب، وإنما هي ضرورة كذلك لضمان انطلاق النموذج التنموي الجديد لليمن الجديد في هذه المرحلة الاستثنائية من تاريخ اليمن، فالشراكة بصورة عامة هي نسق للتعاون والتنسيق بين أطراف مختلفة، سواء كانت دولا أو منظمات، لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة، أو تفادي صراعات مسلحة، أو تجنب فشل أو انهيار أحد أطراف الشراكة، إذا كان ذلك يسبب مشكلات أخرى لبقية الأطراف.

إن مفهوم الشراكة يتكئ على نظرية الاقتصاد السياسي، التي تبين أن التعاون والتنسيق إنما هو انعكاس لنظرية الاندماج الدولي المعروفة بالنظرية السياسية، هذه النظرية تحدد أنماطاً معينة من العلاقات بين الدول: فالدول إما أن تكون دولاً ذات مصالح متعارضة متصارعة - أي أنها دول صراع- بمعنى أن مكسب الدولة (أ) يساوي خسارة للدولة (ب)، أو دولاً ذات نمط آخر من العلاقات- دول ذات مصالح مشتركة، ومعنى هذا أن هذه الأطراف أو أن هذه الدول تسعى إلى أن تواجه نفس المكاسب ونفس الخسائر، وبالتالي فإن عليها أن تتعاون وتنسق فيما بينها، لتعظيم هذه المكاسب وتقليل هذه الخسائر، أو قد تكون دولاً ذات مصالح مشتركة أحياناً ومتعارضة أحيانا، وفي هذه الحالة أيضاً مطلوب من هذه الدول أن تتعاون وأن تنسق فيما بينها لتعظيم المصالح المشتركة، وتقليل المصالح المتعارضة، بيد أن نظرية الاندماج الدولي تكون مرتبطة أكثر بحالة الدول ذات المصالح المشتركة، وفي هذه الحالة فإن الاندماج الدولي يعني أن على هذه الدول أن تسعى إلى تحقيق أعلى قدر من التوافق، أو أعلى مستوى من الاعتماد المتبادل أو التكامل ووفقاً لنظرية الاقتصاد السياسي، فإن هذا الاندماج إما أن تكون مجالاته الأساسية هي تنسيق السلوك السياسي، وبالتالي فإن هذه الشراكة يكون لها بعد سياسي، أو تنسيق السلوك الاقتصادي، أو قد يكون هذا الاندماج أو هذا الاعتماد المتكافئ ذا مسارات متعددة، وأياً كانت أبعاد الشراكة، فإن القضية الأساسية التي تؤخذ بعين الاعتبار هي أن أي اعتماد متبادل لا بد أن يكون فاعلاً، وكفؤا - بمعنى أن للشراكة مقاييس ومعايير للفاعلية والكفاءة، من شأنها أن تحقق المصالح المشتركة للأطراف الداخلة في الشراكة، ومن هذه المعايير:

> معيار تحقيق مستوى أقصى من المكاسب في حالة الاندماج، أو قياس أقصى الخسائر في حالة عدم الاندماج، ويبين هذا المعيار درجة الرضا الذي تحصل عليه كل دولة، أو كل طرف من أطراف هذه الشراكة .

> معيار قياس مستوى الاستعصاء على عوامل التمزق والفشل إذا تم الاندماج، أو مستوى الاستعصاء على إزالة التوتر وعدم التوازن، فإذا تحقق توازن واستقرار فإن هذا يعني إنها شراكة فاعلة.

> معيار تحقيق أهداف الشراكة، أو قد تكون شراكة ذات هدف وحيد، وبالتالي فإن قياس الفاعلية يكمن في مدى إنجاز هذا الهدف.

إن من أشهر هذه الشراكات في بعدها الاقتصادي والاجتماعي الشراكة في تحدي الألفية التي انخرطت فيها اليمن، فشراكة الألفية تعد أحد مظاهر التعاون الدولي، وهي ثمرة جهود الأمم المتحدة، التي نظمت مؤتمر الألفية، وشاركت فيه 189 دولة في سبتمبر 2000م، وصدور ما سمي بإعلان الألفية، الذي تضمن التزام الدول، أو تعهد الدول بتحقيق أهداف ثمانية، تتعلق بمكافحة الفقر، والبطالة، وتطوير التعليم، والصحة، ومكافحة الجوع، وكذلك هناك نوع آخر من الشراكة الاقتصادية، وهي الشراكة الإنقاذية، أو الشراكة الوقائية، أو الحرجة، وهي التي تقع في ظل ظروف حرجة تمر بها الدولة، منها أن هذه الدولة قد تكون معرضة للسقوط أو للانهيار، أو أنها في طريقها إلى الفشل، وفي هذه الحالة تكون الشراكة ذات مهمة واحدة وهي إنقاذ هذه الدولة أو تلك من هذا الفشل أو الانهيار، ربما أن هذا النوع من الشراكة قد انخرطت فيه اليمن في مراحل مختلفة ، ومنها المرحلة الانتقالية التي تمر بها اليمن حالياً.

إن من أهم سمات الشراكة الانقاذية هي أنها تقوم على أساس ترتيب طارئ للتعاون والدعم بين طرفين غير متكافئين اقتصادياً وسياسياً، يمثل أحد الطرفين دولة أو مجموعة دول إقليمية أو دولية متقدمة، والطرف الآخر يكون دولة (في أغلب الأحيان).

ويأخذ هذا النوع من الشراكة مبرراته ودواعيه من عواقب، ما ينشأ من مآلات ومسارات خطيرة عندما تعاني دولة ما من تدهور اقتصادي، وعدم استقرار سياسي واجتماعي، يهدد استقرار وأمن دول أخرى إقليمية أو دولية، وكذلك فإن من أهم سمات هذه الشراكة:

إنها ليست إلا برامج إنقاذ اقتصادية وسياسية، تشارك فيها دول أخرى أو مجموعات إقليمية لها مصلحة مشتركة في تفادي انهيار هذه الدولة أو فشلها.

> N ان المرحلة التي تمر بها اليمن هي مرحلة غير طبيعية، وأن المناخ الذي تم فيه إعلان المانحين بتعهداتهم هو مناخ استثنائي

أ.د/ محمد أحمد الأفندي*
Email:alafndi2009@Gmail.com

ولعل الحالة التطبيقية لهذه الشراكة هي شراكة أصدقاء اليمن الإقليميين (مجموعة مجلس التعاون الخليجي) والدوليين (الاتحاد الأوروبي) والولايات المتحدة الأميركية، بيد أن البعد الاقتصادي في هذه الشراكة ليس دائماً غاية بحد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي. فهو بمثابة معجل ومحفز لتنفيذ إصلاحات هيكلية أساسية في البنية السياسية والمؤسسية للدولة.

وفي حالة اليمن فإن الشراكة الاقتصادية لم تكن أمراً غريباً، فمنذ ستينيات القرن الماضي واليمن منخرطة في شراكة اقتصادية، وظلت تتلقى العون الأجنبي، سواء من الأشقاء أو الأصدقاء، على اعتبار أن الثورة اليمنية ورثت اقتصاداً متخلفاً وموارد شبه معدومة، ولكن مع اكتشاف النفط في الثمانينيات، تطلع اليمنيون إلى الولوج نحو حقبة جديدة يتم الاعتماد فيها على مواردنا الذاتية ، لكن للأسف الشديد جاء اكتشاف النفط متزامناً مع سوء الإدارة والفساد ، فأوصلتنا إلى فجوة تمويلية اقتصادية متصاعدة قياساً بطموحاتنا في التنمية، إنها فجوة اقتصادية تتطلب عوناً خارجياً، لقد اتسمت الفجوة الاقتصادية بفجوة مؤسسية كانت سابقة لها أحياناً، الآن نحن أمام فجوة اقتصادية وفجوة مؤسسية تتعلق ببناء الدولة، وكسر هاتين الفجوتين يتطلب استمرار هذه الشراكة في هذه المرحلة الراهنة والعصيبة من تاريخ اليمن التي شهدت ثورة تغيير سلمية لم تؤت أكلها تماماً بعد.

إن تقييم فعالية العون الاقتصادي في العقود الماضية ، و خبرات وسجلات الماضي، يظهر أن اليمن قد استفادت من موارد المانحين، وخاصة في مجالات البنى التحتية الأساسية، والأنشطة الانسانية الإغاثية، لكن بالنظر إلى سوء الإدارة، وحجم الفساد المتصاعد، فإن ذلك قد أدى إلى استفادة القلة المتنفذة من هذا العون، من خلال تركز الثروة في جيوب فئة معينة، مما أدى إلى زيادة حدة التفاوت، وعدم الإنصاف في توزيع الدخل والثروة. فأوجد سجلاً سيئاً في توزيع الموارد، وبالتالي أوجد حافزاً ودافعاً لإعادة النظر في منظور ومفهوم المنهج التنموي للبلاد، وآليات البناء المؤسسي والإدارة الاقتصادية للموارد، على المستوى المركزي والمحلي، وقد غدى هناك ادراكا واسعاً بأن المانحين أصبحوا على فهم ويقين كبيرين بأن فاعلية الاستفادة المجتمعية من موارد المانحين، تكمن في تعزيز القدرات المؤسسية والأنظمة الوطنية للحكومة، وهو ما يعني انخراطهم في شراكة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية، كما هي سمة المرحلة الجديدة التي تمر بها اليمن.

ومع كل ذلك، فإن هناك تساؤلات مثارة حول طبيعة ومقاصد الشراكة الاقتصادية الجديدة، وعما إذا كانت هذه الشراكة مجرد واجهة من واجهات التدخل الأجنبي في شؤون اليمن، وبالتالي، فما زالت التساؤلات قائمة عما إذا كان هناك تقييم لمدى نجاعة وفاعلية الشراكة، ودورها في تعظيم المكاسب المشتركة، وتقليل الخسائر المتوقعة.

ولعل ما يقلل من هذه المخاوف وهذه التساؤلات وهذه الحساسية تجاه الشراكة الاقتصادية، هو ما يتمسك به الجانب اليمني بمبدأ الملكية الوطنية للبرامج، يؤكد هذا المبدأ على أن تقوم الحكومة بتحديد أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تستوعب موارد المانحين، ولكن هل يعني ذلك استبعاد المانحين من تحديد هذه الأولويات ، وهل من مقاصد الشراكة المشاركة في تحديد الأولويات والبرامج وهل يُعد هذا نوعاً من ممارسة المشروطية؟

بطبيعة الحال تظل هذه التساؤلات قائمة وخاصة فيما يتعلق بمدى نجاعة التمسك بالملكية الوطنية للبرامج، والمستوى المقبول من المشروطية كأداة لتخفيض مستوى هذه الحساسية، باعتبار أن ذلك يخلق رأياً عاماً مشجعاً للشراكة، بينما تشديد المشروطية يولد رأياً عاماً مضاداً للشراكة، ربما أن المشكلة لا تكمن في وجود المشروطية، أو عدم وجودها، وإنما في اللوم المتبادل بالتقصير بين الجانب اليمني وجانب المانحين، إن تبني حكومة الوفاق الوطني لمبدأ أو معيار المساءلة المشتركة، من شأنه أن يسهم في إزالة مخاوف الناس من جهة، وقلق المانحين من جهة أخرى.

وأياً كان الأمر فإن مما لا شك فيه أن المرحلة التي تمر بها اليمن هي مرحلة غير طبيعية، وأن المناخ الذي تم فيه إعلان المانحين بتعهداتهم هو مناخ استثنائي، ومن ثم فإن ما اعتاد عليه المانحون (دولاً ومنظمات) مما يتعلق بالتمسك بالمشروطية، لا يناسب طبيعة هذه المرحلة الاستثنائية، وإن الحالة تتطلب مقاربة استثنائية عند الجانبين أو الطرفين، تُمكن من تحقيق شراكة فاعلة وهذا ما أكدته عبارة وردت في وثيقة رسمية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي تقول (في العلاقة التنموية اليوم، أصبح كل من المانح والمتلقي شركاء تنمية، والمعونة هي أداة الانخراط في هذه الشراكة، في سياق من التعاون والشراكة المشتركة)... وللمقال بقية.

> أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء - عضو الحوار الوطني الشامل - رئيس المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية

أسس الشراكة الفاعلة مع مجتمع المانحين... البنك الدولي نموذجاً

(2-2)

> تمتد علاقة اليمن بالبنك الدولي لما يزيد عن أربعة عقود من الزمن، تلقت خلالها بلادنا منه 134 قرضاً تصل التزاماتها الأصلية حتى نهاية عام 2012م إلى حوالي 2,647 مليون دولار، وإجمالي السحب المتراكم إلى 2,397 مليون دولار، تم تسديد حوالي 505 ملايين دولار، ليصل حجم المديونية القائمة على اليمن للبنك الدولي إلى 2,104 مليون دولار تقريبا. وخلال هذه الفترة مرت علاقة اليمن بالبنك الدولي بمرحلتين رئيستين، الأولى تغطي عقدي السبعينيات والثمانينيات (1971-1989م)، ساهم البنك في عملية التنمية الاقتصادية من خلال القروض الميسرة لتمويل مشاريع تنموية محددة في قطاعات ومجالات مختلفة في شطري اليمن (سابقا)، والمساعدة كذلك على إنشاء وإقامة مؤسسات اقتصادية ومالية عديدة. وفي المرحلة الثانية (1996-2013م) اتسمت هذه العلاقة بتراجع الدور التنموي للبنك الدولي في اليمن مقابل تنامي دوره التصحيحي مع تنامي عنصر المشروطية في قروضه والمنح التي يقدمها.

وتستند أهمية تحويل العلاقة الراهنة غير المتكافئة بين اليمن والبنك الدولي -إلى جانب صندوق النقد الدولي- إلى شراكة اقتصادية تنموية فاعلة، إلى أن ذلك سوف يمكن اليمن من الاستفادة بصورة أكبر واشمل من الآليات المتعددة والمتنوعة، ومن الخبرات المعرفية والمشورة في مجال السياسات والإصلاحات الإدارية والقانونية والفنية التي تتمتع بها هاتان المؤسستان، إضافة إلى رفع مستوى مخرجات ونتائج القروض والمنح والتسهيلات الائتمانية التي يقدمانها.

وفي اليمن، تتمثل أبرز آليات البنك الدولي في القروض الميسرة، سواء قروض تمويل المشاريع التنموية، مثل مشاريع مياه الشرب والصرف الصحي (صنعاء، المناطق الحضرية، المناطق الريفية)، أو قروض الإصلاحات الهيكلية، مثل قروض تحديث الخدمة المدنية، مشروع مساندة إصلاح قطاع الصحة، وتحسين المناخ الاستثماري وبيئة الأعمال. وهناك أيضاً منح الإصلاحات الهيكلية، مثل منحة سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي (حوالي 60 مليون دولار) في عام 2007م، ومنحة سياسات التنمية لتعزيز النمو في القطاع الخاص والحماية الاجتماعية (حوالي 70 مليون دولار) 2010م. إلى جانب المساعدات الفنية والمساندة، مثل مساندات تنفيذ استراتيجيتي المياه، والطفولة والشباب، وإعداد الأجندة الوطنية للإصلاحات، والمحادثات مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وبالإضافة إلى قيام البنك الدولي بحشد المعونات وإدارتها والتنسيق فيما بينها، بما في ذلك الشراكة مع المانحين الآخرين، يقوم كذلك بإدارة موارد صندوق التسهيلات الائتمانية المقدمة لليمن، مثل تقديم 700 ألف دولار لدعم برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية، بما في ذلك إنشاء وحدة خاصة للبرنامج في وزارة التخطيط والتعاون الدولي. ويتولى البنك الدولي ايضاً الإعداد والترتيب لعقد مؤتمرات المانحين لليمن، والتي كان آخرها مؤتمر الرياض في سبتمبر 2012م، فضلاً عن ذلك، يقوم البنك الدولي بإعداد دراسات ميدانية وبحثية عديدة، ودراسات تقييمية اقتصادية واجتماعية حول اليمن، كان آخرها الدراسة التي أعدها البنك بالتعاون مع الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي والبنك الإسلامي حول "التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك". وخلال استراتيجية المساعدة القطرية لليمن 2006 - 2009م نفذ البنك الدولي 38 عملية ما بين مساعدات فنية وبحث ودراسة، و حوالي 21 عملية للصناديق الاستئمانية خلال الفترة نفسها مثل؛ المساعدة الفنية الهولندية لتحديث الخدمة المدنية، الصندوق الاستئماني المتعدد لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، ومنح صندوق تنمية القدرات المؤسسية.

بالإضافة، فإن أهمية دور وتأثير هاتين المؤسستين لا يتوقف فحسب على مقدار القروض والمنح التنموية والتسهيلات التمويلية التي يقدمانها، وإنما يرجع إلى تأثيرهما الكبير والواسع على مانحي اليمن من الدول والهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية وحتى منظمات المجتمع المدني الخيرية، وبالتالي على مقدار وحجم المساعدات التي يمكن لليمن تلقيها، بل وعلى طبيعة الأنشطة والمجالات التي يتم -أو سيتم- تمويلها من هذه المساعدات والقروض. ويشير البنك الدولي دائماً إلى تعاونه الوثيق مع مانحي اليمن مثل؛ هيئات إنمائية من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ووكالات تابعة للأمم المتحدة. وتعمل مجموعة البنك الدولي بشكل وثيق مع صندوق النقد الدولي بشأن الاقتصاد الكلي، وكذلك مع أمانة مجلس التعاون الخليجي والمؤسسات المالية والتنموية في المنطقة، بما في ذلك الصندوق السعودي للتنمية.

ووفقاً للبنك الدولي، تمت مؤخراً الموافقة على ثلاثة مشاريع جديدة لليمن هي؛ المشروع الطارئ للتعافي من الأزمة بـ100 مليون دولار، ومشروع تطوير التعليم بـ 66 مليون دولار، ومشروع إدارة شبكة الطرق بـ40 مليون دولار، بإجمالي 206 ملايين دولار، تشكل أكثر من 50% من مبلغ 400 مليون دولار الذي تعهدت به مجموعة البنك الدولي بتقديمه في مؤتمر المانحين الخاص باليمن، الأمر الذي يرفع من صافي إجمالي ارتباطات حافظة المشاريع الجاري تنفيذها إلى 700 مليون دولار، وكانت مشاريع البنك الدولي الجديدة في اليمن قد انخفضت من 8 مشاريع في العام المالي 2010م بمبلغ 237 مليون دولار إلى 3 مشاريع بـ117 مليون دولار عام 2011م، ثم إلى مشروع واحد فقط بمبلغ 61 مليون دولار عام 2012م.

واستناداً لما سبق، لا بد من الإقرار بأن البنك الدولي - وإلى حد ما صندوق النقد الدولي- يؤدي دوراً هاماً وكبيراً في اليمن، ويؤثر كذلك على مختلف الجوانب والمجالات ومستوياتها المختلفة (السياسات والتوجهات، الإجراءات الإدارية والتشريعات القانونية والتنظيمية)، وأن هناك فرصاً عديدة متاحة تتيح لليمن الاستفادة من البنك والصندوق بصورة أفضل مما هو قائم حالياً إذا تمكن اليمن فعلاً من إقامة شراكة اقتصادية تنموية وفاعلة مع هاتين المؤسستين.

> لا بد من الإقرار بأن البنك الدولي - وإلى حد ما صندوق النقد الدولي- يؤدي دورا هاماً وكبيراً في اليمن، ويؤثر كذلك على مختلف الجوانب والمجالات ومستوياتها المختلفة

أ.د/طه أحمد الفسيل
tfussail@gmail.com

من السبت الى السبت

جريمة شنعاء؟؟

أحمد الأكوع

> الإسلام كما نعلم اختيار واقتناع وسيلته الدعوة بالحسنى وهو لا يرفع سلاحا إلا ردا على عدوان ولا يقاتل إلا دفاعا عن حق مغتصب وهو دين الرحمة والمودة والشهامة والحلم والمحبة

> ،، العام الماضي بينما كان الشعب اليمني يستعد للاحتفال بعيد الوحدة الـ22 ويستقبل يوما مشرقا إذ جاء القتلة المجرمون لكي يسفكون دماء الجنود وهم يؤدون واجبهم في الميدان وهؤلاء المجرمون دخلوا بين الجنود كأفراد لكي ينفذون جريمتهم ولكي يروعوا الشعب اليمني وهم بذلك يخلطون بين الإسلام السياسي والإرهاب ولم يدر هؤلاء القتلة أن الإسلام يقوم كله على الحرية ويرفض الإكراه بجميع صوره والمناظر السيئة التي نراها يوميا هنا وهناك والمتمثلة في قتل وخطف الرهائن إلى تفجيرات العربات وإلى نسف الطائرات وإلى اطلاق النار على مجاميع الشرطة هذه كلها ليست إسلاما ولا أصولية بل جرائم يرتكبها مجرمون قتلة ولهم أسياد يفتونهم ويقررون لهم كيفية القتل والنسف والترويع.

والإسلام كما نعلم اختيار واقتناع وسيلته الدعوة بالحسنى وهو لا يرفع سلاحا إلا ردا على عدوان ولا يقاتل إلا دفاعا عن حق مغتصب وهو دين الرحمة والمودة والشهامة والحلم والمحبة وهو سلام كلة تحيته السلام وروحه السلام فهل تتحول الأصولية هذا الزمان في اليمن إلى فتنة كبرى تأكل أولادها وتدفع بالمسلم في مواجهة المسلم، في تصارع وتقاتل وتناحر لا يبقي ولا يذر نعم إننا في اليمن بفضل بعض مشائخنا بالفعل نحو هذا الاتجاه المنحدر، وما تلك الأصولية التي تدفع بالمسلم ضد المسلم إلا فتنة رسمها اعداء اليمن بعناية وانفقوا عليها بسخاء وجندوا لها الفئات الحاقدة واستأجروا بها الأيدي العاطلة وصنعوا لها الأحلام الغوغائية وألبسوها اللبسة الدينية وروجوها بيننا على أنها صحوة اسلامية وهي في حقيقتها كبوة رديئة لشق الصف ودعوة للفرقة.

عباد الله

قال رسول الله صل الله عليه وآله وسلم: أن لله عبادا يخصهم بالنعم لمنافع الناس يقرها فيهم ما بذلوها فإن منعوها نزعها الله منهم فحولها إلى غيرهم وأن لله وجوها من خلقه خلقهم لحوائج الناس يرغبون في الحمد وان الله يحب من مكارم الأخلاق وقال أفضل الناس ثوابا يوم القيامة أنفعهم للناس في الدنيا وقال: إذا اراد الله بعبد خير استعمله في قضاء حوائج الناس.

المعالي المشوبة بالمكاره

قيل لابن المقفع لم لا تطلب الأمور العظام فقال رأيت المعالي مشوبة بالمكارة فاقتصرت على الخمول ظنا بالعافية

شعر

الناس اتباع من دامت له النعم
والويل للمرء إن زلت به القدم
المال زين ومن قلت دراهمه
حي كمن مات إلا أنه صنم
لما رأيت أخلاني وخالصتي
والكل مستتر عني ومحتشم
ابدوا جفاء واعراضا فقلت لهم
اذنبت ذنبا؟ فقالو ذنبك العدم

أرادوها مدنية .. ولكن!!

د/طلال عبدالرحيم ردمان

> هل هذه هي المدنية التي سالت لأجلها الدماء وأزهقت الأرواح الطاهرة فداء لهذا الوطن ودفعا لما خنقنا من جهل واستبداد ونهب للثروات وفقر حاقد لا يفرق بين جائع وآخر

> لو قمنا باسترجاع الذاكرة التي لا تزال مليئة بأحداث مريعة خلفت سيولاً من الدماء الطاهرة، تلك الدماء التي لم تسل عبثاً أو هباءً بل فجرها أصحابها بوجه الظلم والاستبداد والتمييز الطبقي البغيض وهبوا أرواحهم طاهرة لكي تسعد أجيال بعدهم لتعيش بهدوء في ظل دولة النظام دولة القانون ذلك الوطن الذي ينعم أصحابة بنعمة العدالة الاجتماعية بعيداً عن قانون الغاب ، أرادوها مدنية خالصة اختلط في طيات تلك الدماء دم المثقف والأمي دم المدني والقبلي والعسكري كلهم أرادوها خالصة بعيده عن استبداد تلك القوى المدججة بمختلف أنواع الأسلحة تلك القوى الظلامية التي تريد جر البلاد دوما الى الخلف لتبقى الأقوى وفق قانون يحكم اسمه حكم القوي على الضعيف فانضوى بهذه المطالب شريحة كبيرة آمنت بالأمل وحلمت بصفاء النوايا وتمسكت بهذه الأحلام ووهبت في سبيلها الغالي والنفيس وتظلل بهذه النوايا الصادقة آخرون كثر وربي وحده أعلم بصدق نواياهم اجتمع المواطن الكادح وشيخ المشائخ العسكري والمدني ذلك الأكاديمي وذاك المهني هذا الرجل وتلك المرأة قالوها مدوية حتى سمع صداها العالم بأسره فقد جمعتهم إراده واحده (نريدها مدنية) نريد أن يرحل الماضي بكل ثقله وسيئاته التي قوننت قانون الغاب نريد أن نغيير واقعنا المرير بآخر نحلم ونجتمع لتحقيقه جميعاً وها نحن اليوم بأعتاب حوار يعاني مخاضاً عسيراً في ظل لا غالب ولا مغلوب بعد تقاسم سياسي كان الغرض منها تغيير مفردات النظام الراحل وليتها فعلت فهاهي اليوم شوارعنا تداهمها الجنازير المجنزرة من اولئك الذين بحت الحناجر تأبى استمرار جراحهم لتلك العدالة المنشودة التي يصبح فيها القانون المدني (لا القبلي بكل الأحوال) ينظم أحوال الناس ويعيد لهم آدميتهم المسلوبة ،وهاهو الفساد استشرى وكانك يا أبو زيد ماغزيت.

> أترى قدرنا أن نعيش بوطن يسيطر عليه هؤلاء ام هي ثقافة المجتمع من تقاوم التغيير فقد ألفت حالها وصعب عليها فراقه، فاليوم تكثر تلك النقاط العسكرية التي تكثفت بكل حي لحماية المواطنين (كهدف معلن) فيما يبدو من أنفسهم لأن المواطن المدني الأعزل هو المستهدف بدليل أن تلك الجنازير وأولئك النافذين ممن يجثمون على أنفس العامة ويدوسون في طريقهم كل ما يعترضهم بما في ذلك تلك النقاط التي أسست للحفاظ على أمن المواطن من لاشيء سوى من المواطن البريء نفسه الذي تتجراء الدولة لتفرض هيبتها لتعلن عجزها عن فرضه على غيره، كذاك الأب العاجز عن صيانة كرامته أمام متكبر جبار يدوس عليها فيرجع لإشهار رجولته بمنزله فوق أبنائه الذين لا حيلة لهم تجاه بطشه وهو فاقد لكرامته خارج منزله على مبدأ (أبي يضربني وأنا أضرب الأحوال {الأغنام}).

> فهل هذه هي المدنية التي سالت لأجلها الدماء وأزهقت الأرواح الطاهرة فداء لهذا الوطن ودفعا لما خنقنا من جهل واستبداد ونهب للثروات وفقر حاقد لا يفرق بين جائع وآخر.

وأخيراً إن كان ولا بد فالعدل هو المنشود والشعب الناقم هو وليد الظلم والثورة يؤججها الاستبداد وبالعدل تبني الأمم ويسود الاستقرار فداك أبي وأمي يا من أرسيت أسس العداله الاجتماعية فداك روحي يا سيد البشر وخاتم المرسلين فهو عليه الصلاة والسلام لم يشرع للسيد ما منعه عن العامة فالناس سواء فقد قال (لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها).

بقلم (ط.ر)

Sent from my iPhone <

Dr.Talal A.Raheem Radman <